المؤسسات المالية ودورها في إرساء دعائم الفكر الاقتصادي الزراعي
بوركنة علي / بوقشور محمد الصالح ، المجلد الحادي عشر، العدد 2، سبتمبر 2020،
ص ص 180-207

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

المؤسسات المالية ودورها في إرساء دعائم الفكر الاقتصادي الزراعي بالجزائر 1830- 1930 قراءة في وثائق الأرشيف البنكي بباريس

Agriculture in the Zab region in the Middle Ages through travel and geography books

علي بوركنة (*)
جامعة الشلف، الجزائر
bouraknaali3@gmail.com

محمد الصالح بوقشور
جامعة الشلف، الجزائر
m.boukechour@univ-chlef.dz

تاريخ الإيداع: 2019/10/13 تاريخ القبول: 2020/03/19 تاريخ النشر: 2020/09/30

الملخص:

قام الفكر الاقتصادي بالجزائر في الفترة الاستعمارية، على محاور مختلفة، ولعل من أهمها التأسيس لنظام مالي قوي بواسطة ترسنة من المؤسسات المالية، أوكلت لها مهمة تطوير الآليات الاستيطان الزراعي، ومرافقة الحراك الاقتصادي بكل هياكله.تهدف هذه الورقة البحثية في البحث في الأسباب العميقة وراء التأسيس للمنظومة المالية علاقتها بالفكر الزراعي بالجزائر ، ومدى فعاليتها في بعث القطاع الزراعي والحفاظ على سيرورة نشاطه، وفق ما يناسب حركة الاستيطان، وفق الوثائق الأصلية والنصوص المصدرية .لنخلص أن المؤسسات المالية، اتسمت بالقوية والاتزان ، وتمتعت بالليونة والديناميكية الكافية لتحريك المشروع الزراعي بكل هياكله في المستعمرة.

الكلمات الدالة:

الجزائر، المؤسسات المالية، بنك الجزائر، الصندوق الأهلي للاحتياط، البنوك الشعبية .

Abstract:

The economic thought of Algeria in the colonial period, on various axes, and perhaps the most important establishment of a strong financial system through the arsenal of financial institutions, entrusted with the task of developing mechanisms of agricultural settlement, and accompany the economic mobility in all its structures.

This research paper aims at investigating the deep reasons behind the establishment of the financial system as it relates to the agricultural thought in

(*) المؤلف المرسل: بوركنة علي: bouraknaali3@gmail.com

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

Algeria, and its effectiveness in promoting the agricultural sector and maintaining the process of its activity, as appropriate for the settlement movement, according to the original documents and source texts.

Let us conclude that the financial institutions, strong and balanced, and had sufficient flexibility and dynamism to move the agricultural project with all its structures in the colony.

Key Words: Algeria, Financial Institutions, Bank of Algeria, National Reserve Fund, Popular Banks

. **********

1. مقدمة:

عُد الاستيطان حتمية تاريخية وفق منظري المشروع الفرنسي الزراعي بالجزائر، على أن هذا المشروع ظل رهينة التحديات القائمة في ظل غياب مؤسسات مالية قادرة على التغطية المالية للمشاريع الزراعية وما ارتبط بها من هياكل وقنوات ، توفر لها بدايته على المشروع الزراعي . وعلى هذا الأساس كيف قامت العلاقة بين المؤسسات المالية والمشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر، وما هو دور المشروع الزراعي في توجيه السياسية المالية في الجزائر.

وعلى صعيد أخر تهدف هذه الدراسة إلى تتبع العلاقة القائمة بين السياسية المالية وبالإنتاج الزراعي وسبل تطويره، وفق منهج تحليلي للنصوص والإحصائيات الرسمية التي قدمتها مختلف الجهات عن طبيعة إعمال المؤسسات البنكية العاملة في الجزائر ، كما أن هذه الورقة قيمة مضافة للمشتغلين في حقل الدراسات التاريخية الاقتصادية بالجزائر زمن الاستعمار الفرنسي، إلى جانب كون نصوص مستمدة من الوثائق الأرشيفية المخزنة في الأرشيف البنكي بباريس Archives bancaires - Paris- (A.B)

2. المشاريع الأولية لإرساء قواعد النظام المالي بالجزائر1830-1852

أدرك منظروا الفكر الاقتصادي بالجزائر مبكراً، استحالة صمود المشروع الاقتصادي الزراعي بالجزائر من دون منظومة مالية تضمن تدفع السيولة المالية بانتظام، ومن هذه المنطلقات تعالت الأصوات لبعث منظومة مالية قوية بالجزائر، على غرار ما هو موجود في فرنسا .

2-1. المشاريع الأولية لبعث المؤسسات المالية بالجزائر.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

تعتبر المال الدعامة الكبرى للمشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر، بعد ما تأكد لهذا لمنظري الفكر الاستيطاني، صعوبة الصمود إلا بسياسة مالية تضمن له البقاء والتطور، لتواكب الازدهار المتواصل للمشاريع الاقتصادية ، وخاصة الزراعة المدارية والحبوب والكروم، وغيرها من المنتجات التي شكلت ركيزة الاقتصاد الكولونيالي في هذه المرحلة، غير أن الصمود المنشود لا يمكن دون منظومة مالية قادرة على ضخ سيولة مالية كافية لدعم التطور المتواصل في القواعد الزراعية وهياكلها، ليواكب الازدهار الحاصل في فرنسا، وعلى هذا الأساس بدأ التأسيس لشبكة من المؤسسات المالية تسعى للحفاظ على هذا الازدهار وتطويره.

يكاد يتزامن هذا الحراك الساعي إلى إنشاء المؤسسات المالية في الجزائر بما يحدث في المجال بفرنسا التي ظهر بها في هذه المرحلة عدة هياكل مالية مثل: المصرف العقاري الفرنسي- Crédit mobilier -، سنة 1852،الائتمان الصناعي والتجاري-le Crédit industriel et commercia - سنة 1859 والقرض الليوني-Crédit lyonnais - سنة 1863، وسوسييتيه جينرال- la Société générale- سنة 1864.[1]

دليل واضح على المكانة التي كانت توليها الحكومية الفرنسية للمشروع الزراعي بالجزائر، الرامي إلى تدعيم ركائز الاستيطان الزراعي، وبهذا ظهرت أولي المحاولات لتأسيس منظومة بنكية عصرية تساير التطور الزراعي، مع كلوزريل منذ 1836، الذي أعطي للمشروع الزراعي في سياسيته أهمية بالغة، غير أن الظروف السياسة لم تسعفه، كما حاول أقطاب الرأسمالية ومنهم -M. Tricou تأسيس بنك كولونيالي بالجزائر منذ 1836، ليحاول بعد ذلك – بيجو- جاهدا تجسيد هذا المشروع ، ودعمته في توجهاته الغرفة التجارية بالجزائر المكلفة بعمليات الائتمان والعملة، من تقديم عدة توصيات لباريس باستحداث مؤسسة مالية، قدمتها في شكل بنك مالي للجزائر[2] ، إلا إن ضبابية المشهد السياسي في الجزائر وفرنسا حال دون ذلك، كما إن مشروعا بهذا الحجم يتطلب رأس مال معتبر مع ضمانات حكومية كانت الدول تتخبط فيها، في ظل انكماش حركة الاستيطان وتزايد المخاوف من فشل هذه التجربة.

2-2- تأسيس الغرف الزراعية الاستشارية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

أن الظرف التاريخي الذي أعقب انهيار النظام الملكي بفرنسا سنة 1848، أفرزت معطيات جديدة ومعها زادت الحاجة إلى تنظيم السيولة المالية، ذلك أن انهيار الملكية بفرنسا كان لها انعكاس هام على المستوطنة، بعد انتقال عدد كبير من الساسة والمعارضين وأقطاب النظام السابق للجزائر، حاملين معهم أموالاً معتبرة، وان كنا لا نعرف حجم تلك الأموال بالشكل الدقيق فان انعكاسها على تبلور الرأسمالية الزراعية كان واضحا في تطوير المساحات الزراعية الخاصة بالتبغ والقطن والحبوب بشكل كبير[3]،كما ساهمت هذه الظروف الجديدة في بعث المؤسسات المالية في المستوطنة، نظيرا الزيادة الكبيرة في حجم الرأسمال الكولونيالي بعد 1848، بعد ما استطاعت السلطة الحاكمة احتواء الأموال ومنعها من التسرب إلى كاليفورنيا فيما بات يعرف بحمي الذهب؛ التي استهوت العناصر الأوربية والفرنسية بالخصوص، والعمل على استقطاب الرأسمال نحو للمستوطنة مما انعكس على جهود الاستيطان الزراعي بشكل مباشر، إذا دللت التقارير ضخ 64 مليون ف بالعاصمة لوحدها ما بين 1849-1850.

وإمام هذا الانفتاح أقرت السلطات الاستعمارية مرسوم رئاسي في 06أكتوبر 1850 يقضي بتأسيس غرف زراعية استشارية في المناطق الشمالية-C.C.A- مهمتها توجيه السياسة الزراعية وإعداد المخططات والاستشراف الزراعي مالياً وتقنياً.[4] بعدما تبين الدور الكبير لهذه الغرف الفاعل في تطوير الزراعية بالوطن إلام منذ تاريخ ظهورها في 28 أوت 1829، ساهمت الغرف الزراعية في تطوير الإنتاج الزراعي الذي بات في خدمة التوجهات الكولونيالية، وبدورها مهدت له بمرسوم 11 جانفي 1851 ، الذي اقر الإتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا مما فتح السوق الفرنسية على المنتجات الزراعية الجزائرية، وساهمت هذه الخطوات نمو كبير للرأسمال الزراعي بالجزائر نتيجة التطور الكبير في زراعة التبغ، القطن والحبوب وتمددها على مساحات واسعة، ومعه زادت الحاجة إلى مؤسسة مالية قادرة على قيادة المشروع الزراعي ماليا.

3- المؤسسات المالية الكبرى

أن الحراك الاقتصادي والرواج الزراعي بالجزائر قبل نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، فرض مناخ جديد في التعامل مع المعطيات الاقتصادية، التي جعلت من المستوطنة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

بيئة جذب للرأسمال المال الأوربي في ظل ارتفاع وتيرة الهجرة واتساعه نطاق المستوطنات الزراعية، عوامل عجلت برسم معالم جديدة للمرحلة الاقتصادية ميزتها بعث المؤسسات المالية.

1-3 بنك الجزائر

أن الخطوات السالفة الذكر، ومعها الضغط الكولونيالي والحراك الاقتصادي عجلت بتأسيس بنك الجزائر في 4 أوت 1851[5]، برأسمال أولي قدرة 3 مليون فرنك ب6000 مساهم[6]، كنتيجة من نتائج حركة الاستيطان الزراعي وتنامي الرأسمال الكولونيالي، على أن التسهيلات التي جملتها محاضر وعقود التأسيس تؤكد طبيعة هذه المؤسسة المالية الكولونيالية، التي هدفت إلى تعزيز هياكل الاستيطان الزراعي بالمستوطنة، وخدمة مصالح الاستعمارية، وهذا ما يفسر ارتفع رأسمال البنك الجزائر من 3 م ف سنة 1851، إلى 10 م ف بحلول 1860 ، ويتضاعف عدد أسهمه إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ببلوغها 20 إلف سهم [7]، نظير قيادة المنفردة للقاطرة الزراعية، وتضاعفت القروض التي ضخها في القطاع من 12.6 سنة 1852 الى 36.7 سنة 1887[8]، وهي أرقام كبير تنم على الانفتاح الزراعي في مجال الجيوب، والقطن والتبغ، في تلك الحقبة بعد مضي خمس سنوات من تأسيس البنك.

وبهذه الحصص ارتفعت بذلك زراعة الشعير في هذه المرحلة إلى 275027 هـ سنة 1853 إلى 1.219.000 هـ سنة 1862، وارتفعت مساحة القمح اللين من 411.552 هـ إلى 936.000هـ في نفس المرحلة، والحل نفسه ينطبق على زراعة التبغ التي تطورت مساحتها من 446 سنة 1851 إلى 4.650 هـ سنة 1860، وقفز بمساحة القطن من 960.000كلغ سنة 1851 إلى 106.472كلغ سنة 1860، نتيجة سياسية الإقراض المتبعة والتي غطت عدد كبير من المزارعين في عموما المناطق التي وصلتها فروع البنك.

وفي خطوة تبدوا مهمة للدراسة تؤكد أن بنك الجزائر كان يرافق التوجهات الحكومية السياسة، وهذا بعد تحركه السريع لمعالجة الأزمة الحادة التي عرفتها الجزائر بعد الجفاف الكبير موسم 1866-1867، الذي أدى إلى انكماش المساحات الزراعية الأهلية بشكل رهيب وتقلص الإنتاج الزراعي ب 3.8 مليون ق في مادة القمح، وفقدانهم لثروة حيوانية معتبرة، قد

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

أشير لها في الفصل الرابع، هذا التحرك من طرف بنك الجزائر جاء من اجل إنقاذ 300.000 مزارع جلهم من الأهالي ومنح قروض قصيرة المدى تصل إلى 100.000ف بفوائد تبلغ قيمتها 6% [9]، ويبدوا أن الحكومة الفرنسية خطت هذه الخطوة التي تنافي سياستها تجاه الأهالي، من أجل الحفاظ على التوازن الزراعي ومخافة أن يفقد الأهالي مقومات الحياة الزراعية، وهي ميزة لا تريد السياسة الاستعمارية بلوغها على الأقل في هذه المرحلة الحرجة من مراحل الاستيطان، وفق ما بات يعرف في الدوائر الرسمية بالمملكة العربية .

أن هذه السياسة المالية التي انتهجها البنك في التعاطي مع الأزمة الزراعية، لم يرق الجمعيات الزراعية في قسنطينة ووهران، التي أكدت للحكومة إن إسعاف الزراعة الكولونيالية والأهلية يتطلب قروض طويلة المدى ، وهو العامل الذي عجل بتأسيس جمعيات الائتمان الزراعي سنة 1868 في الجزائر ووهران قسنطينة ومتيجة[10]. على أن أزمة الجفاف التي عرفتها البلاد سرعان ما تلاشت، ليظهر في الأفق عامل أخر سيكون له ابعد اثر على السياسة الزراعية والمالية بالجزائر وينقد البنك من الإفلاس، وهو انتقال زراعة الكروم للمستوطنة، ظروف تاريخي كان له تأثير كبير على نشاط بنك الجزائر، الذي رافق زراعة الكروم في أوج ازدهارها بالجزائر وقدم قروض كبيرة للفترة ما بين 1878 الى 1885 وفق بيانات

الجدول رقم 01

الفترة	قيمة القرض/ مليون ف
1879-1878	265
1880-1879	315
1882-1881	485
1883-1882	515
1885-1884	526

تندراري عبد الرحمن، ص33-34.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

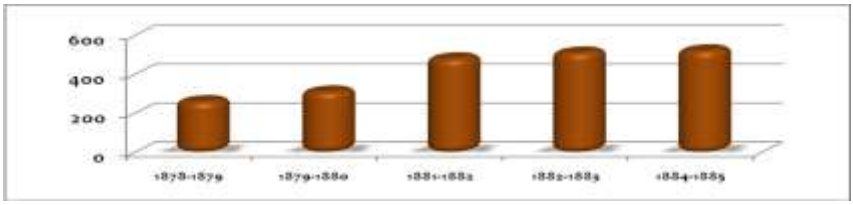

الملاحظ من البيانات الواردة أن القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر تضاعفت من 265 م ف سنة 1878 الى 526 م ف سنة 1885 وساهمت في تضاعف المساحة المخصصة لزراعة الكروم أربع مرات في ظرف 05 سنوات لترتفع من17.614 الى 70.886هـ، مما يؤكد أن بنك الجزائر استفاد من هذا الحراك الزراعي الذي عرفته المستوطنة، والذي جاء في ظرف حساس كان البنك يعاني فيه مشاكل في التسيير والسيولة، وانتقادات طالت مجالسه خاصة بعد تعاملاته المربية مع المزارعين في الأزمة الزراعية موسوم 1866-1867.

أن هذا الانفتاح المالي على المستوطنة، جاء بعد التوصيات المتواصلة التي رفعتها المؤسسات والجمعيات الزراعية، التي تطالب برفع سندات الائتمان الزراعي، وحسبها فأن المؤسسات المالية على عهد الجمهورية الثالثة لم تحقق المطلوب، لان حاجيات الأساسية لائتمان الزراعي كان يتطلب تدفق سيولة هائلة قصد النهوض بالقطاع ، وهي في زيادة مستمرة حيث ارتفعت من 78.3 مليون ف سنة 1865 سنة وارتفعت إلى 156 مليون ف سنة 1871[11]، وهي في زيادة متواصلة خاصة في ظل المستجدات الزراعية. إن هذه المستجدات سمحت للبنك من رفع رأسماله من 10 م ف سنة1860 إلى 200 م ف سنة 1870[12]، ويرتفع لحدود 352م ف مطلع 1880، ويقفز إلى 526م ف سنة 1885[13]، مستفيداً من التوجهات الكبرى للسياسية الزراعية، وارتفعت فروع البنك من فرع واحد سنة 1851 إلى 4 فروع خاصة في المناطق الغربية وخاصة وهران، مستغانم، بلعباس التي اكتسحت الكروم سهولها الواسعة.

على إن رفع الرأسمال لبنك الجزائر كان موازيا لارتفاع عدد السكان بالجزائر حيث بلغ في هذه المرحلة 267.500 مستوطن بحدود 10٪، يشتغلون قرابة مليون هـ ،من أجواد الأراضي الزراعية، ويتحكمون في الإنتاج الزراعي وتجارته الخارجية، التي ارتفعت خلال هذه المرحلة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

بنسبة 253%، بفعل الإرباح الكبيرة الناجمة عن الحبوب والكروم والتبغ والقطن، والثروة الحيوانية والغابية والازدهار الكبير للوحدات استغلال الحلفاء، وتربية الماشية.

إن بنك الجزائر كان القاطرة التي تجر المشروع الزراعي بالجزائر، ويعمل على بعث مؤسسات مالية جديدة، غير أن اللافت للأمر أن قيامه بخطوة غير مسوقة في نظام التعاملات البنكية بالجزائر وحتى في فرنسا، وهي دخول البنك كطرف في العملية الزراعية، كمستثمر مباشر في الإنتاج الزراعي حيث بلغت ممتلكاته4000هـ سنة 1891[14] لترتفع بعد سنة واحدة فقط إلى 8000هـ، من الأراضي الزراعية الخصبة بحلول سنة 1892 [15]، جزء كبير منها ناتج عن المصادرات في ظل عدم تمكن اصحباها من تسديد القروض الخاصة بهم، على إن جزء منها كان باستصلاحه لمساحة في المناطق الغربية [16] ، وتفسير السلوك المنتهج يعود إلى ضخامة العائدات المالية من زراعة الكروم .

غير أن القوانين الحكومية فرضت عليه التخلي على هذه المساحات الزراعية في ظل اختراقه لنظم المالية المعمول بها، ليحولها بنك الجزائر سنة 1900 إلى شركة[17] خاصة تأسست من طرف مساهميه البنك [18].

في هذه المرحلة أقدم البنك في خطوة بالغة الأهمية على نفس النمط الذي اعتمده بنك فرنسا المركزي، بالاتفاق مع القرض المالي الزراعي الجزائري -C.F.A.A- الذي تأسس في نوفمبر 1880[19] برأسمال قدره 50 مليون ف[20]، غير أن البحث في الأسباب التي أدت ببنك الجزائر إلى لمثل الاتفاق، من أجل أن يلعب القرض الزراعي دور الوسيط و استمالة المزارعين قصد الاقتراض في فترة صعبة مرت بها الزراعة في الجزائر نتيجة العزوف عن الاقتراض وإعطاء أولية للقروض لمنتسبي النقابات الزراعية[21]، نظرا لارتفاع الفوائد التي يطلبها بنك الجزائر لفترات متقاربة، وأزمة انعدام الثقة بين بنك الجزائر والمراعين خاصة بعد سياسية المصادرات التي انتهجها تحت ضغط مساهمي البنك.

استطاع -C.F.A.A- في ظرف قصير تحريك دولاب النشاط الزراعي، وقدم 10.000 ضمان لبنك الجزائر قصد تمويل مشاريع زراعية لصغار المزارعين، اقر منها 6.250 قرض[22] في ذات السنة موجهة بالأساس لتطوير وزراعة الكروم والتبغ بلغت متوسط 125ف للقرض[23]، وبلغت

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الإرباح الصافية -C.F.A.A- 20.000 ف صيف1880 ، وهذا ما يشكك في أن هذا المؤسسة تكون قد ظهرت في أكتوبر وفق ما تبينه الوثائق[24]، وانه كان ينشط بغطاء بنك الجزائر قبل تأسيسه الرسمي.

إن سياسية الرهن التي طبقتها -C.F.A.A- بإعاز من بنك الجزائر للفترة ما بين 1881-1904 تقدم البيانات الواردة في الجدول رقم 02.

السنة	الرهن العقاري		بنك الجزائر	
	القيم المالية /ف	نسبة الفائدة %	القيم المالية /ف	نسبة الفائدة%
1881	849.200	6.13	5.401.611	5.48
1882	14.414.050	5.82	9.441.770	5.27
1883	14.742.350	6.03	2.921.678	5.55
1884	12.401.400	6.19	1.466.896	5.77
1885	8.697.100	6.08	2.272.201	5.59
1886	8.652.100	6.07	1.887.683	5.33
1887	4.420.200	6.04	2.557.075	5.45
1888	3.685.500	5.98	4.852.483	5.11
1889	3.662.100	5.99	3.244.892	4.83
1890	2.391.500	5.86	693.490	4.95
1891	1.207.600	5.89	216.505	5.07
1892	1.724.500	5.96	83.850	0.05
1893	2.537.950	5.95	13.810.000	4.09
1894	2.809.700	5.78	12.681.789	4.01
1895	2.970.000	5.53	1.746.800	4.38
1896	3.006.400	5.38	223.500	4.82
1897	5.029.000	5.41	419.000	4.58
1898	362.500	5.22	7.665.293	3.85
1899	2.703.500	5.33	21.287.030	3.76
1900	3.632.000	5.36	38.000	3.96
1901	3.740.500	5.49	3.512.000	4.02

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

3.96	10.933.285	5.69	3.871.000	1902
4.29	754.420	5.62	1.369.000	1903
4.19	1.610.665	5.40	1.520.000	1904

Mohamed Lazhar Gharbi ,op.cit .P202.

الملاحظ من القيم الوارد أن -C.F.A.A- كان لا يساير التوجهات السياسية الزراعية الحكومية التي تميل الة دعم الليات الاستيطان ، مع توفير مناخ أمن للاستثمار والتوطن، على أن السياسية المالية-C.F.A.A- لم تكن تخدم النظرة الكولونيالية، على أن مقارنة البيانات الواردة والمعاملات القانونية السابقة ، يتأكد لنا أن بنك الجزائر كان يمنح امتيازات مخالفة للنظم المعول بها لصالح -C.F.A.A- مما عجل بنقمة المزارعين وأعضاء الجمعيات الزراعية من هذه التدابير التي كرست الجمود الزراعي في عدة مناطق، في حين أنها كانت تسعى إلى تخفيض فيم الفوائد إلى اقل من 6% [25]، رغم ارتفاع قيم القروض المقدمة من 849.200 سنة 1881الى 14.414.050 ف سنة 1882، وواصلت على نفس القيم المرتفعة، قبل إن تتدخل الدولة للحد من هذه التضارب التي لا يخدم السياسة الزراعية، لتجبر البنك على المحافظة على قيم ثابتة تتراوح ما بين 2 إلى 3 مليون ف، وبنسب فوائد ما بين 5 إلى 6 % .

وبالموازاة مع هذه الخطوة، أسس بنك الجزائر إلى تأسيس شركة الائتمان الزراعي سنة 1890 ، مهمتها اقتصرت على تقدم قروض بفوائد تتراوح ما بين 7-12% وهذه النسب مرتفعة جدا، عما كان يعمل به في فرنسا، حيث بلغت نسبة فوائد 5% فقط [26]. أن هذا النمو المطرد في رأسمال بنك الجزائر ينم على انه مؤسسة كولونيالية، هيأت لها الظروف التاريخية والطبيعية فرصة النمو والتمدد واعكس ذلك على عدد الأسهم وقيمها المالية التي تعكس صورة أخرى من صور الرأسمالية المفرطة التي أفرزتها السياسة الزراعة برعاية الجمهورية الثالثة، والبيانات الواردة تعكس طبيعة هذا المناخ الاستثماري ما بين 1874الى 1900 .

مع مطلع القرن العشرين بلغت عدد المؤسسات المالية الحكومية والخاصة 24 بنكاً، كلها تستمد أصولها المالية من بنك الجزائر، واتسعت فروعها في ظل التنامي الكبير للنشاط الزراعي المقدم في الجدول رقم 03.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

السنة	المؤسسات المالية	الفروع الجهورية	فروع بينك الجزائر
1851	1	/	1
1870	2	2	4
1895	5	17	10
1906	5	62	16
1913	6	109	15

Ernest-Picard Paul: P.202.

أن التفسير المقدم وراء هذه الارتفاع للمؤسسات المالية وفروعها في الفترة ما بين 1851 إلى 1913، هو الرواج الكبير للزراعة الكروم بالجزائر منذ 1870 التي غذت الموجه الأساسي للسياسية الاقتصادية والمالية الفرنسية بالجزائر.

ضخت هذا المؤسسات المالية قروض ومساعدات مالية معتبرة قصد تطوير الزراعة بالمستوطنة وارتفعت المبالغ المقدمة بشكل متواصل لتساير النمو الكبير في زراعة التبغ، والقطن، وزراعة الحبوب والكروم، وتمدد سكك الحديد، وإزهار الوحدات الحلفاء، وتطور الثروة الحيوانية في عموم المناطق، مع الاحتفاظ بخصوصية كل منطقة وفق خصوصيتها الزراعية. على أن الملاحظ أن جل هذه الفروع تمركز في المناطق الغربية التي اكتسحتها المساحات الزراعية للكروم، والجهة الشرقية التي توسعت فيها النشاط الزراعي للتبغ والحبوب والشركات المستغلة للثروة الغابية بشكل كبير.

والجدول رقم 05 يوضح قيمة هذه القروض وطبيعتها للفترة ما بين 1899 إلى غاية 1920.

السنة	اقل 49.999	50.000 الى 99.999	100.000 الى 199.999	200.000 الى 499.999	500.000 الى 999.999	1.000.000 الى 4.999.999	اكثر من 5 مليون	المجموع
1898- 1899	408	136	135	72	46	25	5	827
1905-	1.174	313	222	134	42	24	5	1.914

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

								1906
3.787	13	84	131	330	443	795	1.991	-1912 1913
3.007	29	104	141	343	441	781	1.468	-1919 1920

Ernest-Picard Paul:P.314.

تشير البيانات أن قيم القروض تفاوتت حسب طبيعة المبالغ المقدمة والاعراض الموجه، فارتفعت القروض ذات المدى القصير والقيم المالية الاقل من 50.000 ف رغم ارتفاع نسبة الفوائد بها الى 6% من 408 قرض الى 408 قرض الى 1.174 قرص موسم 1905-1906، لتبلغ 1.991 موسم 1912-1913، لترتفع بعد الحرب العالمية الاولي لحدود 1.168 وهي النسبة الاعلى من كل القروض. وجهت بشكل اساسي لصغار المزراعين السهول الشمالية الشرقية والغربية المخصصة لزراعة الكرم والتبغ.

الملاحظ أن قيم القروض كانت تتقلص كل ما ارتفعت المبالغ المالية، في ظل غياب الضمانات الكافية التى تفرضها البنوك على المزرعين، وهو ما يفسر ضعف القروض المقدمة ذات القيم المالية التي تفوق 5 مليون فرنك؛ حيث أرتفعت ارتفاع طفيف ومحدود من 5 عمليات سنة 1906 الى 84 عملية بحلول 1919، وهي مخصصة بالاساس للمؤسسات الكبري التى تشتغل في القطاع، كالقروص الموجه لانشاء مؤسسات مالية اخرى، والقروض الموجه لشركات السكك الحديدية والتي ارتفعت من 2.397.297 ف سنة 1870 إلى 58.127.793 ف سنة 1913، عاملا ساهم في مد السكك من 296 كلم إلى 3.337 كلم في ذات الفترة.

على أن هناك تفسير أخر يمكن أن يكون وراء محدودية القروض خاصة تلك التي تكون أقل من 50.000، وهب في مجملها قروض قصيرة المدى تدر على المؤسسات المالية مبالغ معتبرة في شكل إرباح ناجمة عن ارتفاع الفوائد، وهو ما تؤكد بيانات الخصوم لسنة 1906 حيث بلغت الاقتطاع 633.367.122 م ف، وهي قيم كبيرة جدا تؤرق كاهل المزارع وخاصة العنصر الأهلي الذي تعوزه المقومات الزراعة المتطورة في المساحة الأهلية، وهو دور أخر من أدوار المنظومة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

المالية قصد تقويض الملكية الأهلية ودمجها في النمط الزراعي الفرنسي وفق منظري هذا المشروع.

بلغت حجم القروض العقارية من هذه المؤسسات المالية سنة 1901 نحو 330 مليون ف[27] موجهة للكروم التي بلغت مساحتها في تلك المرحلة 165.000هـ، اى ما يعادل 2000 ف لكل هكتار، وهي مبالغ كبيرة جدا، إذا احتسبنا قيم الرسوم والفوائد التي تفرضها البنوك وتتراوح ما بين 6- 12%، وبهذا فالمبلغ مرشح للارتفاع ب 100 م ف، في حين أن الإرباح للهكتار من الكرمة يحقق لصاحبه مداخيل سنوية صافية تقدر ما بين 130 إلى 240 فرنك ومرهون ب 2000ف، هذا العامل أدى إلى ضغط الجمعيات الزراعية على الحكومة من أجل وضع حد لهذه المضاربة التي لا تخدم القطاع الزراعي، وضرورة تخفيض نسبة الفوائد وتوسيع المساعدات على الفلاحين والجمعيات الزراعية.

أن هذا الضغط الممارس من الجمعيات الزراعية على الدولة أرغمها التي أقرت بالبحث في المداولات الرسمية للمجلس الشيوخ الذي ألزم الحكومة بخفض الإيجار المالي للعقار الزراعي لمدة من 6 إلى 20 سنة أيام الحرب العالمية الأولي في سبيل الحفاظ على النشاط الزراعي، وخفض فوائد البنكية إلى من 4.5 إلى 5 %[28]. بحلول سنة 1906 بلغت القروض المقدمة والفواتير المخصومة إجمالي 633.367.126 م ف ، وارتفعت سنة 1913 الى 1.997.277.124، أرقاما تعطينا عل حجم الثورة التي باتت تتحكم فيها المؤسسات المالية الكولونيالية، نتيجة الازدهار الكبير في القطاع الزراعي، الى درجة باتت فيها هذه المؤسسات المالية تقدم اموال للحكومة الفرنسية، ومن ذلك المساعدات المالية بقية 100 م ف التى قدمها بنك الجزائر للحكومة الفرنسية عشية الحرب العالمية الاولى[29]، في وقت بلغت فيه الميزانية العامة للبنك في نهاية جوان 1.136 مليون فرنك [30]، الى جانب المساعدات الكبيرة للقرض المالي الجزائري بقيمة 30 مليون ف للحكومة ايام احتلالها المغرب سنة 1912[31] . على ان هناك مقارقات تعكس حجم هذه الثروة بثروة الاهالي التي قدرتها بعض الجهات ب 5.250.000.000 ف سنة 1912[32]، وهي أرقام نراها بعيدة عن الصحة[33]، فإلى هذه المرحلة فقد العنصر الأهالي مقومات الحياة الزراعية، وبات يتخبط في مشاكل كبيرة، بعد فقدانهم ل 1.7 م، من أجواد الأراضي الزراعية،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

المساحات الزراعية إلى الثلث، وانحصار القبائل إلى الأحراش والهضاب الوعرة نتيجة السياسيات الاستعمارية. بعد تعافي القطاع المالي من تداعيات الحرب العالمية الأولى، خاصة تلك المؤسسات التي كانت فروعها الرئيسية في باريس، واصلت تقديم خدماتها للزراعة الكولونيالية بحزم وقروض مالية معتبرة منذ سنة 1925 وفق الإحصائيات المقدمة في الجدول رقم 06.

القروض	عدد المستفيدين	المبالغ المالية /ف	متوسط قيمة القرض/ف
قروض فردية اقل من 15 ألف ف	10.950	32.980.000	3.012
من 15 الف30الف	890	20.440.000	22.966
30 ألف إلى 50 ألف	370	10.920.000	30.000
أكثر من 50 ألف	60	5.130.000	85.500
قروض للتعاونيات الزراعية	12.260	8.930.000	709

بن آشنهو: ص186.

تشير البيانات الواردة أن المؤسسات المالية، تكاد تعمل بنفس الطريقة السابقة، وتعتمد في إلية عملها بشكل كبير على القروض الفردية بفوائد مرتفعة من 6-12 %، حسب طبيعة عمل كل مؤسسة مالية، وعلى هذا الأساس ارتفعت القروض الأقل من 15.000 ف إلى 10.950 قرض بقيمة إجمالية بلغت 32.980.000 ف، يمكنها أن تدر إرباح صافية من 10 إلى 20 مليون ف، في ظرف 05 سنوات، وهي مبالغ كبيرة جدا قد لا تصمد أمامها إلا زراعة الكروم وزراعة التبغ. فيما لا يمكن أن تقدم القروض المرتفعة التي تفوق 50.000 ف إلا 1.5 مليون إلى 7 مليون في أحسن الأحوال، وجل هذه المشاريع كانت مخصصة لتطوير البني الزراعية كإنشاء السدود، وسكك الحديد، مما يعطي صورة أخرى على التوّجيه الاقتصادي للمؤسسات المالية للسياسية الزراعية بالجزائر.

وارتفعت هذه القروض إلى 540 مليون ف عشية مئوية الاحتلال[34]، ساهمت في أرباح مصرفية تراوحت ما بين 162 مليون ف إلى 324 م ف على مشارف الحرب العالمية الثانية،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

تنامي في الرأسمال ساهم في توسيع مكاتبه في مختلف أقاليم الجزائر[35]، ومد فروعه في المغرب وتونس[36]

إن هذه القروض التي قدمتها المصارف الزراعية لم تقتصر على المعمرين فقط، بل شملت 33.882 مزارع من أهالي المنطقة الغربية بقيمة إجمالية بلغت 716 مليون ف[37]، بكل صيغ القروض قصيرة المدى الأقل من 09 أشهر، ومتوسطة المدى في حدود 03 سنوات، طويلة الأمد تصل إلى 30 سنة. ويدخل ذلك ضمن سياسية الرامية في الحفاظ على الطبقة الوسطي، التي أبانت النتائج كارثية تقلصها.

2-3. القرض المالي و الزراعي للجزائر

تأسس القرض المالي و الزراعي للجزائر- CREDIT FONCIER D'ALGERIE ET DE TUNISIE - في 30 أكتوبر 1880، والعرض من تأسيسه كان واضحا من البداية من أجل تطوير المستوطنة وبعث المشروع الزراعي وتوطيد هياكله، وتقديم منح وتسهيلات لمزارعي الكروم، والتبغ والقطن بالخصوص[38].

قام القرض المالي بنشاط كبير منذ البداية، ودرس 8.475 ملف في اقل من شهرين من تأسيسه[39]، كما قدم مقترح بامكانية تقديم55.000 قرض[40] مما يفتح إشكالات كبيرة حول الطبيعة التي جاء لأجلها، والجهات التي تقف من وراءه غير أن الراجح منها بعد التدقيق في وثائق الأرشيف[41] أن الدعم السياسي كان يأته من كبار البرجوازية بإعاز من الحكومة الباريسية، كما يتأكد لنا انه ذراعا قوية من أذرع بنك الجزائر، كما أن الهيكلة الإدارية التي أسس بها مشروعه بالجزائر مرنه وقوية[42].

من خلال بيانات السالفة كان للقرض المالي نشاط كبير في الفترة ما بين 1891 إلى غاية 1918 حيث ارتفعت في تلك المرحلة الإرباح الصافية من 186.120 ف سنة 1891 إلى 517.696 ف سنة 1894 ف، وتواصل الازدهار بشكل متواصل ليبلغ حدود 1.328.212 ف سنة 1910، وتقفز إلى 1.586.502ف سنة 1912، على أن بعض التقارير ترتفع هذه الإرباح ما بين 1910-1911 من 2.128.717 ف إلى 2.403.679 ف[43].

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

والى جانب ذلك ارتفعت معها ودائع المصرفية للمزارعين والهيئات الزراعية والدوائر الاقتصادية لدى القرض المالي بشكل كبير، حيث ارتفعت من 8.1 م ف سنة 1899 إلى 55.2 م ف سنة 1913.

أن مؤشرات الارتفاع في الميزانية العامة للبنك التي تضاعفت عشر مرات من 10.7 سنة 1897 إلى 126.7 م ف سنة 1918، جعلت من البنك يمد نشاطه لتونس وفق مرسوم من 7 ماي 1904[44]، كما أقدم على خطوة إغرائية بتقديمه قروض للأهالي بلغت 10.7 مليون فرنك سنة 1909،[45] غير ان البحث في طبيعة العناصر التي وجهت لهذه القروض نجد جلها عناصر قدمت خدمتها للسلطات الاستعمارية في حربها مع بروسيا 1870، وكأنه نشاطه هذا يدخل ضمن السياسيات الفرنسية في إستقطاب الأهالي للمرحلة الحرب القادمة. هذه التطورات تحمل في طياتها الدور البارز الذي قام به البنك قصد تطوير الزراعة بالمستعرة، وهذا كنتيجة منطقية للإقبال المتواصل على القروض التي يمنحها البنك في أهم القطاعات الزراعية الأساسية على غرار الكروم والتبغ التي كانت من أهم الأنشطة الممولة من هذا القرض.

تواصل النشاط المصرفي للقرض المالي بشكل كبير في الفترة ما بين الحربين - 1911 الى 1939 وفق الجدول رقم 07.

السنة	المبالغ المقروضة م/ف	الخصوم م/ف	السنة	المبالغ المقروضة م/ف	الخصوم م/ف
1911	63	67	1929	444	1309
1919	132	253	1930	517	1482
1920	172	360	1931	532	1422
1921	190	359	1932	662	1409
1922	205	401	1933	691	1219
1923	221	519	1934	725	1207
1924	296	538	1935	771	558
1925	332	649	1936	765	939
1926	303	679	1937	808	1090
1927	360	989	1938	771	1333
1928	475	1218	1939	749	1673

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

Hubert Bonin: P.232

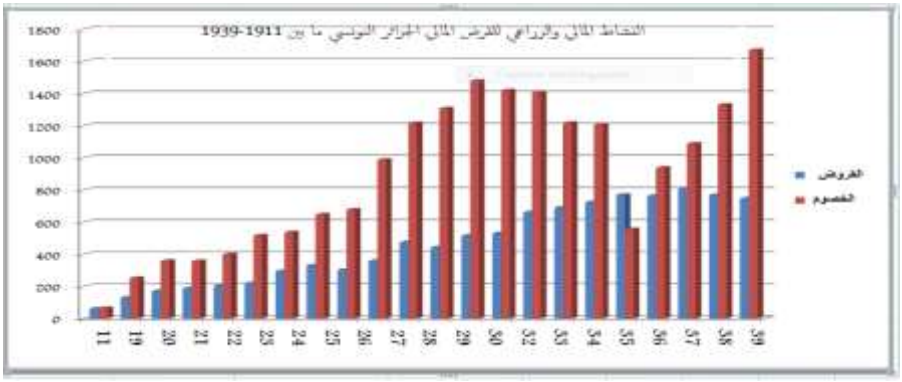

الملاحظ من البيانات الواردة، أن القرض المالي ساهم بنشاط مالي كبير في الفترة ما بين الحربين، واستطاع أن يضخ في أموال كبيرة جدا في القطاع الزراعي، ارتفعت وتيرة هذه المبالغ من 132 م ف سنة 1919 إلى 444 م ف سنة 1929، لتبلغ عتبة 808 م ف سنة 1937.

وعليه يكون مجموع القروض التي قدمها طوال الفترة ما بين الحربية تصل إلى 10121 م ف، فيما بلغت معدلات الخصم 19.606 م ف، وهي مستويات قياسية تنم على التوجهات التي تسلكها البنوك في طريقة تعاطيها مع القطاع الزراعي، في ظل ارتفاع معدلات الفائدة من 6 -12 % التي تفرضها على المتعاملين وهي قيم مرتفعة جدا عما كان يطبق في فرنسا حيث لم تراوحت الفوائد ما بين 2-5%، هذا العامل هو ما ساهم في تنامي الرأسمال البنكي بوتيرة متسارعة، وهذا ما ساهم النمو المصرفي بالجزائر حيث بلغت ودائع البنك 1.600 مليون سنة 1929[46] ، هذه المؤشرات ساهمت في تموقع البنك ضمن عشر أهم بنوك فرنسية من حيث حجم النمو الذي بلغ ب1.913 مليون[47] . وارتفع رأسمال القرض إلى 150 مليون ف سنة 1930. عامل أخر على ازدهار انه قدم سلف متتالية للدولة 200-300-400، قروض للدولة للحرب العالمية الثانية بدون فوائد[48].

أمام هذا النمو المصرفي الهام للقرض الشعبي الذي وجدت فيه الجمعيات والهيئات الزراعية، استغلال لها، تعالت الأصوات المطالبة بتخفيض نسب الفائدة على القروض، وألزم الدولة للمؤسسات المصرفية تقديم مساعدات مالية لتطوير القطاع. في ظل تطور رأسمال

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

البنك من 42.9 مليون ف سنة 1911، إلى 114.2 سنة 1919 ،بعد الحرب يواصل تطوره ليبلغ 139.7 سنة 1920 ويحافظ على هذا النمو المتواصل إلى 179.9 سنة1939.[49]

واصل القروض تقديم السلف المالية بشكل متواصل، لترتفع حجم الاستثمار في الجزائر من 749 سنة 1939 إلى 1.982 سنة 1951، وترتفع إلى 3.170 نهاية 1954.وهي ضعف الأرقام المسجلة في تونس ب 1.583 م ف والمغرب ب 799م ف[50]. على أننا نشكك في حجم هذه المبالغ في فترة عرفت فيه الزراعة الجزائرية انكماش كبير، وتراجعت المساحة الزراعة خاصة للزراعات الإستراتجية بشكل كبير وفق ما تم تقديمه في الفصل الرابع، بالإضافة إلى أن مناخ الاستثمار منذ القرون الأول من الاحتلال، أخذ طابع أخر وهو التوجه نحو القطاع الصناعة والطاقة الذي غير من معطيات الاستثمار لدي المؤسسات المالية في المستعمرة.

إلى جانب ذلك تعافى قطاع الكروم في الوطن إلام فرنسا، من تداعيات الأزمة التي عصفت به، منذ نهاية القرن التاسع عشر، في إقليم فار- Var- ومنطقة فوكليز – بجنوب شرق فرنسا، وسهول هيرو، وكار، وحقول الكروم في فوكليز، والسهول الجنوبية في --Bouches-du Rhône- وهي مناطق انقرضت فيها الكروم نهاية القرن التاسع لكنها استعادت مكانتها تدريجيا حيث بلغت المساحة الإجمالية سنة 1930 في هذه المناطق السالفة الذكر398.307هـ[51]، مساحة كبيرة جدا إذا ما تم مقارنتها بما هو موجود في الجزائر في تلك المرحلة حيث بلغت 271.000 هـ. وإما عن الإنتاج الزراعي فكان في أزمة حقيقة نتيجة الضغوط الممارسة من طرف المزارع الفرنسي، مما أرغم الحكومة على رفع الرسوم الجمركية على 25 ف للطن سنة 1926 إلى 80 ف سنة 1930[52].

3-3.الشركة الجزائرية la Compagnie Algérienne- –

إلى جانب ذلك قدمت الشركة الجزائرية la Compagnie Algérienne- – التي تأسست منذ 1877 خدمات كبيرة في تقوية الملكية الزراعية الكولونيالية، ودعم هياكل الاستيطان وتشييد المستوطنات الزراعية وتطويرها، عن طريق تسهيل عمليات الإقراض عاملا ساهم في ارتفاع رأسمال الشركة من 10م ف سنة 1881 إلى50 م ف، سنة 1914، ليتضاعف المبلغ إلى 105 م ف سنة 1929[53] .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

4-3 القرض الليوني الجزائري

هو فرعا عن بنك باريس الذي تأسس في 6 جويلية 1863، إرتفع رأسمال البنك من 50 مليون ف سنة 1886 إلى 250 مليون ف سنة 1914[54]،ليبلغ 408 مليون ف سنة1926[55]. ظهر بالجزائر منذ 1878 متزامنا مع إطلاق مشروع الكروم، لننتشر وحداته في نهاية القرن في عموم المناطق الشمالية الغربية بلعباس، مستغانم، متيجة، تلمسان، عين تموشنت، وهي مناطق أساسية لتوطن زراعة الكروم بالجزائر، مما يؤكد لنا الطبيعة الاستثمارية في هذه المرحلة، ومع طرح مشروع قسنطينة سنة 1958 طور من نشاطه في الشرق والغرب الجزائري .

تشير وثائق الأرشيف الخاصة بالبنك، المرونة الكبيرة التي يتمتع بها، إلى جانب سرعة دراسة الملفات، مع التواصل السريع بمختلف الأطراف المالية قصد تطور الأداء البنكي في الجزائر[56] .

4 - الصناديق الأهلية والبنوك الشعبية

4-1 الصندوق الأهلي للاحتياط

تأسست في 1868 كمحاولة من منظري السياسة الزراعية الاستعمارية، الحفاظ على الطبقة الوسطي وحمايتها من الانقراض بعد الأزمة الكبيرة التي عرفتها البلاد سنة 1886، ودعم القطاع بقروض مالية في محاولة لبعث نفس جديد في الزراعة الأهلية التي انكمشت بمستويات قياسية سبق الإشارة لها في الفضل الثاني. ويبدوا أن فكرة هذه الصندوق جاءت بعد زيارة نابليون الثالث للجزائر، وإطلاقه لمشروعه غير المتزن المملكة العربية، التي أراد من خلالها الحفاظ على الاقتصاد الزراعي الأهالي، قصد سد الاحتياجات المتزايدة للوطن الأم.

تحول الصندوق الأهلي للاحتياط بمرسوم 14 أفريل 1893 إلى الشركة الأهلية للاحتياط، هدفها تقديم قروض ومساعدات مالية للجزائريين، قصد تطوير القطاع من تبغ وماشية وحبوب، غير انه وبمرسوم 19 جويلية 1933 أعيد تجديد هياكله، حيث تحولت إلى أداة مساعدة في تطوير قطاع الكروم في الجهة الغربية، وانخرط فيها 600.000 مزارع، ووجهت لهم قروض بلغت 54 م ف سنة 1938، وارتفعت سنة 1953 إلى 2029 مليون ف[57] واستحدث لها فرعاً خاص بالكوارث وهو صندوق السلف الزراعية مهمته التدخل إثناء الكوارث، وكانت لها

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

مهام كبيرة في تطبيق مشروع جاك سوستيل جوان 1955 بإقراره لصندوق يساهم في دعم الأهالي في المجال الزراعي عرف ب صندوق التوسع والتحديث الريفي - **Caisse pension des et de modernisation rurales**-، كما كان للصندوق السلف دور في تجسيد مشروع قسنطينة في 03 أكتوبر 1958 الذي اقر استصلاح 250.000هـ، ومنحها للأهالي.[58]

نلاحظ أن نشاط هذا الجهاز المالي يكون كثيف أيام الأزمات الاقتصادية التي تعطف بالعنصر الأهالي، مثل الأزمة الكبيرة سنتي 1866، 1867، وفي فترات الجفاف الحاد سنوات (1892-1893)، وفي فترات الاحتواء التي مارستها السلطات الاستعمارية أيام الثورة التحريرية، مما يجعلنا نؤكد أن هذا النشاط كان من أجل الحفاظ على والتفسيرات حول هذه السياسة ، والدعم الكبير لصناديق الائتمان عبر البلديات، التي تم إقرارها مجلس الشيوخ، منذ نهاية القرن التاسع عشر، من أجل مساعدة الأهالي في تجاوز الأزمات الاقتصادية التي عصف بهم.

2-4 .البنوك الشعبية

أقر قانون 7 أوت 1920 تأسيس نمط جديد من المؤسسات المالية، عرفت بالبنوك البنوك الشعبية ولذا ظهرت عدة بنوك منها: غرار البنك الشعبي(1909) - Banque Populaire d'Alger – ، البنك الشعبي بعنابة(أكتوبر 1922) - Banque Populaire de Bône -، بنك الشعب ببجاية (جوان1923)- Banque Populaire de Bougie -، بنك الشعب بقسنطينة (جوان1924)- Banque Populaire de Constantine -، الصندوق الشعبي (27 مارس 1929) Caisse Populaire de Montgolfier، القرض الشعبي الجزائر(جوان1928) Crédit Populaire Algérien، البنك الشعبي لمتيجة (14 جوان 1928)[59] Banque Populaire de la Mitidja .

كان الهدف من هذا النوع من المصارف منها بلوغ العمق الريفي للمستوطنة، وإسعاف مزارعي المستوطنات الكولونيالية البعيدة عن الحواضر الكبرى، كما كان لها غرض أخر وهو الحفاظ على التخصص الزراعي خاصة ما تعلق بزراعة الحمضيات والزيتون وأصناف الخضار، ورعاية النشاطات الزراعية في مزارع الحبوب القطن، التبغ والنيلة، والاهتمام تربية الحيوانات الداجنة، والأسماك.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

هذا ما يفسر ظهور جل هذه الفروع الخاصة بالبنوك الشعبية، في المناطق البعيدة عن إنتاج الكروم، كما كانت ذراعاً مالية في يد المؤسسات المصرفية الكبرى على غرار بنك الجزائر والقرض المالي الجزائري، تعمل على بعث الاستثمارات المالية الخاصة بها في المناطق البعيدة .

3-4 . صناديق الائتمان المالي

قدمت صناديق الائتمان البلدية -LES CAISSES DE CREDIT MUNICIPAL-خدمات كبيرة للقطاع الزراعي منذ ظهورها في نهاية القرن التاسع عشر، حيث تجسدت هذه الفكرة بإقامة مؤسسات قرض أهلية منذ 7 ديسمبر 1894، من طرف الحاكم العام جول كامبون - Jules CAMBON – بناءا على توصيات الهيئات التشريعية في باريس، قصد تأسيس مؤسسات مالية تخفف معاناة الأهالي، خاصة وان التجارب الأولية أكدت نجاح تجارب مماثلة في مليانة منذ تاريخ 1869، قصد مساعدة الأهالي وإسعافهم من كارثة 1868، بمنح وقروض مالية قصد تحسين أوضاعهم الزراعية وتطويرها [60].

في بداية عملها كانت تشبه عمل الفروع الخاصة عن المؤسسات المالية، غير أن التقارب الكبير بينها وبين المزارعين والجمعيات الزراعية، زاد من أهميتها عاملا عجل بالحكومة من تحديد آليات عملها، وفق قانون بموجب 18 أكتوبر 1920.وعملت صناديق الائتمان البلدية دور هام في ترقية النشاط الزراعي وتطويره، في الفترة ما بين 1900 إلى 1928 وفق الجدول رقم 08.

السنة	المبالغ الإجمالية/ف	عدد المزارعين	متوسط قيمة القرض/ف
1900	5.705.770	234.911	24,3
1905	7.019.340	269.424	26,1
1910	8.237.848	304.680	27,0
1913	9.567.981	321.162	29,8
1918	4.448.267	130.539	34,1
1928	20.472.615	179.639	114,0

بن آشنهو: المرجع السابق، ص185.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

تشير البيانات الواردة، أن صناديق الائتمان البلدية بإمكانيتها المالية المحدودة، قدمت مساعدات هامة لصغار المزارعين، ممن لم تسعفهم الأحوال والضمانات الكافية لدي البنوك، من أجل مساعدة صغار المزارعين، وارتفعت قيمة القروض المقدمة من 5.705.770 ف سنة 1900، إلى 7.019.340 سنة 1905، لتقفز إلى 8.237.848 سنة 1910.

هذه القروض مست عدد معتبر من المزارعين حيث ارتفع عددهم من 234.911 مستفيد 1905، إلى 269.424 لتشمل سنة 1910 نحو 304.680 مزارع. وإمام النجاح وزيادة الإقبال على هذه الصناديق بلغ عدد المستفيدين 321.162سنة 1913.

بعد الحرب العالمية الأولى تبنت صناديق الائتمان البلدية، إستراتجية جديدة تقضي بتطوير الوحدات الزراعية الكبرى، مع تقليص عدد المستفيدين في ظل تضاعف المبالغ المرصودة للاستثمار الزراعي، التي بلغت ب 20.472.615 ف، مغطية طلبات 179.639 مستفيد.

واهتمت في هذه المرحلة بتطوير الزراعة تقنيا، وإدخال المكننة بشكل كبير، وتوفير أجود الأصناف الزراعية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية في حقول التبغ والكروم وتربية الحيوانات، كما اهتمت هذه الصناديق بحول لمشاكل الماء إلى تعاني منها المناطق الداخلية، خاصة في مواسم الجفاف، وتوفير القروض المخصصة لشق القنوات وحفر الآبار وتجميع مياه الأمطار.

رافقت الصناديق المحلية المنتشرة في المستوطنات، والجمعيات الزراعية بينها جمعية المستعمرين الجزائريين وهي أول جمعية ظهرت منذ 18 ديسمبر 1831، والجمعية الزراعية بعنابة الخاصة منذ28 نوفمبر 1844، والجمعية الزراعية بوهران منذ 19 جانفي 1845[61]، وانتشرت بعد ذلك عدة تعاونيات في عمم البلاد وخاصة المنطقة الغربية حيث رافقت زراعة الكروم ومن بينها: تعاونية كاشرو (سيدي قادة)، تعاونية فرندة المختلطة، تعاونية معسكر المختلطة .[62] التي كانت قريبة جدا من الفلاح، المفاصل الكبرى للتطور الزراعي بالجزائر منذ قيام الجمهورية الثالثة، التي رعت زراعة الكروم بالجزائر تطبيقا وتنظيرا، وحملت هذه الصناديق على عاتقها هموم الفلاح وانشغالاته إلى السلطة الحكومية والمؤسسات المالية وكانت لها نشاط متواصل في الفترة ما بين 1905 إلى غاية 1926، وفق الجدول رقم 09.

السنة	عدد	عدد	عدد	قروض قصيرة	قروض	سلف موجهة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

	الصناديق الإقليمية	الصناديق المحلية	المشتركين	الأجل	للتعاونيات	للتعاونيات
1905	25	92	-	-	-	6.591.000
1913	41	259	16.241	12.327.49	614.000	4.702.600
1920	44	314	19.358	-	-	-
1923	39	313	20.108	43.609.000	7.226.000	17.485.200
1926	35	316	21.194	101.335.282	23.547.730	2.109.444

بن آشنهو: المرجع السابق، ص181.

إن الملاحظ من هذه القيم الارتفاع الكبير للصناديق والمحلية بشكل كبير حيث ارتفع عددها من 92 صندوق سنة 1905 إلى 316 صندوق سنة 1926. في حين ارتفع عدد الصناديق الإقليمية من25 صندوق إلى 35 صندوق ارتفاع طفيف لم يكن له تأثير في ظل التوغل الكبير للصناديق المحلية التي اكتسحت المستوطنات البعيدة.

أمام الضغط الممارس من طرق الجمعيات والمنتسبين للصناديق الائتمان، ارتفعت القروض الموجهة من 1.330.426 سنة 1897 إلى 2.172.099 سنة 1898[63]، وارتفعت 12.3 م ف سنة 1903 إلى 101.3م فسنة 1926، وارتفعت القروض المقدمة للتعاونيات من 614.000 إلى 23.547.730 في ذات الفترة . وفي المقابل ارتفعت السلف المقدمة من طرق المصارف المالية للتعاونيات الزراعية من 6.591.000 سنة 1905 إلى 17.485.200 سنة 1923، قصد توفير العتاد الزراعي، وتشييد المخازن والأقبية، وتوفير البذور والأصناف زراعية. ومن جهتها ارتفعت القروض المقدمة للصناديق الجهوية من 802 م ف سنة 1935 إلى 1.2 مليار ف سنة في اقل من ثلاث سنوات كونها حلقة أساسية من حلقات الازدهار الزراعي بيد المنظومة الكولونيالية.

كما أن التعاونيات الزراعية التي كانت شريان أخر من شرايين الاقتصاد الزراعي استفادت من مساعدات كبيرة في الفترة ما بين 1910 إلى غاية 1934 وفق بيانات الجدول رقم 10

	1910	1915	1920	1925	1930	1931	1932	1934
المساعدات	48	596	284	224	782	575	431	303

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

/م ف								
القروض / م ف	9.209	19.791	19.342	22.376	37.129	35.427	14.418	24.309

بن آشنهو: ص 278 - 328

تضاعفت المساعدات المالية للتعاونيات الزراعية 1000% في سنة واحدة، وقفزت من 48 م ف سنة 1910 إلى 596 م ف سنة 1915 وهذا في محاولة من الدولة الحافظ على الاستقرار الزراعي بالمستوطنة خلال الحرب، وتجنب اى هزة اقتصادية قد تعطف بالجهود الزراعية الحكومية. ومنذ سنة 1920 بدأت المساهمة البنكية في إسعاف الزارعة والتعاونيات الزراعية تتطور تدريجيا، فارتفعت من 1920 إلى 284م ف، إلى 303م ف سنة 1934، في إطار أقرار سياسية الدعم المالي للتعاونيات الزراعية بشكل كبير بعد الحرب العالمية الأولى، ولم يكن الوصول إلى هذه الإجراءات يسر إلا بعد ضغط متواصل من هذه الجمعيات على الحكومة، لإرغام المتعاملين الاقتصاديين من تخصص مبالغ مالية لمساعدة صغار التعاونيات الزراعية.

على أن الحكومة تعهدت للإطراف المانحة بامتيازات وقروض مالية مباشرة، وتدخل هذه التوجهات في إطار سياسية الدولة الحفاظ على النمو الزراعي بالجزائر ومواجهة التحديات الراهنة، والأزمات الزراعية التي تظهر من فترة إلى أخرى، لكي تتحكم بشكل امثل في هذا النشاط والإبقاء على الثقة بين الصناديق الزراعية والمصارف المالية. كما دعمت الدولة الجمعيات الزراعية بمساعدات مباشرة بلغت26 م ف سنة، قصد تطوير القطاع وتحسين الإنتاج، وبناء الأقبية والمخازن، وشراء المعدات والآلات الزراعية.

5.الخاتمة

مما سبق يمكن القول

سرعت هذه القروض في احتراق الكولون لريف الجزائري وتغير معالمه، وتطوير الزراعة الكولونيالية بالشكل الذي يوافق توجهات السياسة الزراعية الكولونيالية.

ساهمت هذه المؤسسات المالية، هذه في تنشيط الحياة الزراعية بالمستوطنة و تحديث هياكلها، وتطوير الزراعة المدارية وزراعة الحبوب والكروم، ومد سكك الحديد، وتطوير نظم

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الرى الزراعي العصري وصيانته وإقامة مشاريع السدود وحفر الآبار، وكرست لبرجوازية زراعية تحكمت في دولاب الحياة الإقتصادية بالمستوطنة.

يعتبر بنك الجزائر النواة الأساسية التي تفرعت عنها كل المؤسسات المالية والمصرفية بالجزائر، التي تميزت بالقوة والمرونة إلى جانب التموقع، على غرار البنوك الشعبية،، وكان له دور كبير على مدار أكثر من قرن في تدعيم هياكل الاستيطان الزراعي بالمستوطنة. قدمت المؤسسات المالية دعمها للمعمرين وجمعياتهم الزراعية، قصد في تمويل شراء الأراضي واستصلاحها، واقتناء البذور والفصائل الزراعية، وتسهيل الحصول على العتاد الزراعي ومختلف الآليات التي تساهم في عمليات التصنيع الزراعي، على غرار بناء المخازن ومعدات التخمير، ودعم تعاونيات التبغ، والكروم، وتشييد مشاريع سكك الحديد، والمعاهد الزراعية وتطوير آليات عملها.

صبت جل هذه المؤسسات المالية اهتمامها على الاستثمار الزراعي وضخت 1800 مليون بعد قرن من الاحتلال، في مجالات متعددة أهمها زراعة الكروم، موجه لها إمكانيات مالية وتقنية هائلة، ومن جهة أخرى فأن زراعة الكروم ساهمت في حماية المؤسسات المالية وخاصة بنك الجزائر من الإفلاس وإجهاض التجربة المصرفية بالجزائر.

6. قائمة المصادر المراجع:

[1] Mohamed Lazhar Gharbi: Crédit et discrédit de la Banque d'Algérie (Seconde moitié du XIX ème siècle), L'Harmattan, Paris,2005, P.11.

[2] Ernest-Picard Paul 1868: La Monnaie et le Crédit en Algérie depuis 1830 La monnaie et la crédit en Algérie depuis 1830, Paris, 1930, P.130.

[3] عن تطوره المساحة الزراعة الخاصة به المنتوجات ينظر

Guérin, Théophile : L'Algérie au point devue del'agriculture, Imp CH. Thèse, Alger,1856,PP.52100- . Hardy, Auguste : Manuel du Cultivateur de Coton en Algérie, Imp Libraire, Alger ,1856.PP 10-150. M.P: de Ménerville ,Dictionnaire de la législation algérienne, code annoté et manuel raisonné 1830-1860,PP.14-173.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[4] Léon Hérail: Les Institutions agricoles de l'Algérie ,Imp Typographie Duclaux, Alger,1862, P.33

[5] Garrot, Henri. Cahiers Algerians: La banque de l'Algérie, ses origines, ses modes d'opérer et ses résultats en Algérie , imp. Du progrès , Paris (Mars 1892), P.11.

[6] Ernest-Picard Paul: op.cit, P.130.

[7] Mohamed Lazhar Gharbi :op.cit ,P.16.

[8] Emile Robert: de la transformation nécessaire de la banque de l'Algérie en succursales de la banque de France, R.M.C, Paris,1860,P.53

[9] P3864..13-02-1878. Ernest-Picard Paul, op.cit , P.135.

[10] Ernest-Picard Paul: op.cit , P.135.

[11] Libed : P.139.

[12] Impressions Sénat: n°466,1918/11/2 ,France, P.05. Emile Robert op.cit, P.52.

[13] بن آشنهو عبد اللطيف: تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، تر عبد السلام شحاذة ، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، ش. و. ن. و، الجزائر، 1979، ص130.

[14] Garrot, Henri:op.cit, P.93.

[15] بن اشنهو: المرجع السابق، ص147.

[16] Impressions Sénat: n°466,1918/11/2 ,France, P.05.

[17] في هذا المجال ظهرت عدة شركات استفادت من الأملاك الثابتة للمؤسسات المصرفية على غرار: شركة دوبونو - debonno - (1000ه) بمتيجة، شركة الزراعية شيرس –Chirs- (710ه)، الشركة العقارية والزراعية بالحراش (460ه)، الشركة الزراعية الليونية(397ه)، قبعة الدركي(500) للمزيد ينظر. بن آشنهو، المرجع السابق، ص145.

[18] بن اشنهو: المرجع السابق، ص 147.

[19] Mohamed Lazhar Gharbi: op.cit, P.159.

[20] Ernest-Picard Paul:op.cit, P.159.

[21] Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Agricole d'algérien - 16 Octobre 1880, be :98AH/1S

[22] Source :A.B (Crédit Foncier Algérien -au 03 Octobre 1880, be :98AH/1S. Source :A.B (Syndicat des Action du Crédit Foncier Agricole d'algérien - 03 févier 1881, be :98AH/1S. Source :A.B (Syndicat des Action du Crédit Foncier Agricole d'algérien - 05 févier 1881, be :98AH/1S.

[23] Source :A.B (Syndicat des Action du Crédit Foncier Agricole d'algérien - 04 févier 1881, be :98AH/1S.

[24] Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Agricole d'algérien - 16 Octobre 1880, be :98AH/1S.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[25] Source :A.B (Crédit Foncier Algérien -au 03 Octobre 1880, be :98AH/1S.

[26] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.177.

[27] بن اشنهو :المرجع السابق، ص 148

[28] Sénat, op.cit, P.05.

[29] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.221.

[30] Sénat, op.cit, P.05.

[31] Rapports Sénat , France. , N^0 466 , ANNÉE 1918 ,P.09.

[32] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.221.

[33] تشير التقارير أن رأسمال الأهالي بلغ مبلغ 800 مليون ف ، سنة 1865، وبالتالي فإن الأزمة الزراعية سنة 1866-1967 تكون قد أدت إلى انكماش هذا الرصيد إلى مستويات قياسية، للمزيد ينظر.

Warnier Auguste (1810-1875):L'Algérie devant l'opinion publique , Imp Molot, Alger,1864, P.152 .

[34] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.314.

[35] عن طبيعة هذه الفروع ينظر:

Source :A.B (Algérie Structure Bancalre –14 Maris 1951, be : D.D.E.F/73471/BE. 13/76

[36] Source :A.B (Note Résumée Ser l'action de la Banque de l'Algérie –14 Février 1923, be : 16AH/20.

Source :A.B (Assemblée Générale des Actionnaires Banque de L'Algérie –29 Novembre 1934, be :98AH/1S

[37] عدة بن داهة:الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، ج1، 2008، ص 266.

[38] Source :A.B (note–Crédit Foncier Algérien - 06 Octobre 1880, be :98AH/1S

[39] Source :A.B (note–Crédit Foncier Algérien -au 18 Octobre 1880, be :98AH/1S.

[40] Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Algérien - 09 Octobre 1880, be :98AH/1S

[41] Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Algérien - 28 Septembre 1880, be :98AH/1S.

[42] Source :A.B (note– Crédit Foncier Agricole d'algérien - 06 Octobre 1880, be :98AH/1S. Source :A.B (note– Crédit Foncier Agricole d'algérien – 28 Octobre 1880, be :98AH/1S

[43] (Le Capitaliste, 25 juillet 1912)

[44] Sénat, op.cit, P.06 .

[45] Libed :P.29.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[46] Ernest-Picard Paul: op.cit, P.343.

[47] عن ترتيب المؤسسات المالية ينظر

Un outre-mer bancaire méditerranéen : Histoire du crédit foncier d'Algérie et de :Hubert Bonin Tunisie(1888-1997) , Paris, P. , Publications Société Française d'Histoire des Outre-Mers.227.

[48] Sénat, op.cit,P.06

[49] Hubert Bonin: op.cit, P.129.

[50] Libed, P.232 - 245.

[51] بن آشنهو: المرجع السابق، ص319.

[52] نفسه ، ص319.

[53] Ernest-Picard Paul: op.cit, P.203.

[54] Source :A.B (Social Administration- Banque de l'union Parisienne- 16 Mars 1914, be :98AH/1S.

[55] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.246.

[56] Source :A.B (Succursale da Paris –Crédit Foncier Algérien - 16 Septembre 1880, be :98AH/1S.

Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Algérien - 21 Septembre 1880, be :98AH/1S

[58] **بوهناف يزيد: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954 – 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص-ص 89-162.**

[59] Ernest-Picard Paul: op.cit, PP. 339-408

[60] تندراري عبد الرحمن: العمال الزراعيون و الأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880-1954، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018،ص30.

[61] Hérail Léon, Les Institutions agricoles de l'Algérie ,Imp Typographie Duclaux, Alger,1862, P.27.

[62] عن هذه الجمعيات الزراعية في الغرب الجزائري ينظر تندراري ، المرجع السابق، ص30 وما بعدها.

[63] بن داهة ، المرجع السابق، ص 274.